



PRO JUSTICE
مع العدالة



11 CRIMINAL

اللواء جمال محمود يونس



معلومات عامة

مكان الولادة: منطقة القرداحة - اللاذقية

الانتماء: علوي

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

موقع الخدمة الحالي

رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية

يعد اللواء جمال يونس من أبرز الشخصيات التي ارتكبت جرائم إنسانية وانتهاكات واسعة النطاق ضد الشعب السوري، ففي بداية الاحتجاجات السلمية عام 2011، كان يونس قائداً للفوج «555» التابع للفرقة

الرابعة برتبة عميد ركن، وربطته علاقة وطيدة بماهر الأسد الذي كلفه بمهام قمع المتظاهرين في محافظة ريف دمشق، وكان له سجل دموي في الانتهاكات التي وقعت بمعضمية الشام، وداريا، والقابون، وزملكا بريف دمشق، بالإضافة إلى العمليات التي تمت تحت قيادته في مدينة نوى بريف درعا الشمالي، حيث أصدر أوامر مباشرة بإطلاق النار على المتظاهرين والاعتقال التعسفي لشبان تلك المناطق.

ولا يتحفظ يونس على نزعه الطائفية المغالية، وحققه الدفين على مخالفه من أبناء الطوائف الأخرى، إذ دأب على القول أن والده من شيوخ الطائفة العلوية وإنه أحد أعضاء المجلس العلوي، واعتبار أبناء السنة أعداء لطائفته، مما دفعه لارتكاب جرائم وانتهاكات واسعة على أسس طائفية بحتة، حيث شارك إثر نقله مع وحدته العسكرية (الفوج 555) إلى محافظة حمص أواخر عام 2011 في الأعمال القتالية بأحياء بابا عمرو والخالدية والبيضاة، وتورط من خلال هذه الأعمال بقتل المئات من المدنيين نتيجة إعطائه أوامر لضباطه وعناصره باستخدام كافة الأسلحة المتاحة لدى وحدته ضد المدنيين، ومنها: العربات المدرعة «BMP»، والمدافع الرشاشة، والهاون، وراجمات الصواريخ الكورية.

وبالإضافة إلى سجله الدموي في درعا وحمص وريف دمشق، يعتبر اللواء جمال يونس مسؤولاً بصورة مباشرة عن الدمار والقتل والتهجير الذي حصل في مدينة حماه وريفها الشرقي والجنوبي وريف حماة الشمالي إضافة إلى ريف إدلب الجنوبي خلال الفترة 2012-2013، حيث قام الفوج «555» تحت إمرته بجرائم واسعة النطاق، وتم تكريمه من قبل مركز الامام المهدي «الشيوعي» مكافأة على الجرائم التي ارتكبها في تلك المنطقة.

وفي أثناء خدمته بريف حماة الشرقي تورط جمال يونس في تجارة النفط مع تنظيم «داعش» قبل انحساره من ريف حماه الشرقي، حيث ورد اسمه في برفية مسربة بهذا الخصوص تحمل الرقم 4211 تاريخ 2015/1/22 صادرة عن الفرع «219» التابع لشعبة المخابرات العسكرية.

كما ورد اسمه في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch» الصادر بتاريخ 2011/12/15 تحت عنوان «بأي طريقة! مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم

ضد الإنسانية في سوريا»، ووفقاً للمقاتل المنشق عن الفوج 555 «أسامة» فإن قائد الفوج جمال يونس: أعطى أوامر شفهية بإطلاق النار على المتظاهرين أثناء انتشار قواته بالمعضمية في ضواحي دمشق.

وأكد عسكري منشق آخر يدعى «عمران» أن جمال يونس قدم للضباط تحت إمرته ورقة من ماهر الأسد تتضمن تعليمات «باستخدام كل الوسائل الممكنة» لقمع المتظاهرين؛ «فصوب الضباط بنادقهم نحونا وهددونا بالقتل إن لم نطلق النار مباشرة على المتظاهرين».

ودفع تراكم الأدلة الموثقة ضد جمال يونس بالمجلس الأوروبي لإضافته ضمن قائمة العقوبات التي صدرت عام 2012. إلا أن ذلك لم يردعه عن الاستمرار في سجله الإجرامي؛ ففي عام 2014؛ عُين اللواء جمال يونس رئيساً للجنة الأمنية

والعسكرية في محافظة حماه خلفاً للواء شوقي يوسف إضافة لعمله كقائد للفوج «555»، وشهدت المحافظة في تلك المرحلة ارتكاب جرائم غير مسبوقة في حق المدنيين، بالإضافة إلى الشروع في تجنيد مقاتلين بالفيلق الخامس عقب تكليفه بهذه المهمة خلفاً للواء موفق أسعد نائب لرئيس هيئة الأركان العامة. كما عُين رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حمص في الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2017. وفي 2018/2/21، صدر قرار من بشار الأسد بتعيينه رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية ليكون مركز عمله بمحافظة ديرالزور خلفاً للواء شوقي يوسف.



PRO JUSTICE
مع العدالة

www.pro-justice.org

www.pro-justice.org

#لا_شرعية_للجنة